وزارة المالية
Ministry of Finance

رؤية عُمان 2040
نمضي بثقة
Moving Forward with Confidence

الدليل التعريفي

السجل الوطني للأصول الحكومية (أصول)

المقدمـــــة

تتولى وزارة المالية الإشراف على مشروع السجل الوطني للأصول الحكومية، ويعد السجل الوطني للأصول الحكومية إحدى مبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020- 2024)، ويهدف المشروع إلى إعداد استراتيجية لاستثمار الأصول الحكومية بهدف رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

وتشرف الوزارة على إعداد السجل وضمان إنشاءه من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالأصول الحكومية المؤهلة ومراجعتها وتجميعها وحفظها وتحديثها في الوقت المناسب، وتحديث السياسات والإجراءات والإرشادات المتعلقة بإنشاء السجل الوطني للأصول الحكومية.

ويستعرض الدليل التعريفي التعريف بالسجل الوطني للأصول الحكومية وأهدافه والفئات المستهدفة منه والنتائج المرجوه من تطبيقه، بالإضافة إلى الأصول المشمولة، ومراحل تطبيقه.

السجـل الوطنـي للأصـول الحكوميـة

هو نظام مركزي متكامل يعمل على حصر وتسجيل وتقييم الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها، ورفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ بما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

الأهـداف

يسعى السجل الوطني للأصول الحكومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- إنشاء سجل مركزي شامل لجميع الأصول التي تمتلكها الدولة و تشرف عليها
- تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية لقاعدة الأصول الحكومية
- تشجيع الاستفادة من الأصول غير المستغلة، واستبعاد الأصول التي تخطت عمرها الإنتاجي
- تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية
- مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها
- تحقيق الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة

النتائج المتوقع تحقيقها من تطبيق المبادرة:

1. بناء قاعدة بيانات تشمل على كافة تفاصيل الأصول الحكومية وفق القطاع والموقع والأصل والملكية.
2. التخطيط الأمثل للأصول الحكومية واستخدامها وإدارتها وتخصيصها أو إعادة ملكيتها للحكومة.
3. تعزيز عمليات صنع القرار الحكومي, مما يسهم في تعزيز الفاعلية و الكفاءة للقطاع العام.
4. الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة.
5. تقديم التقارير الدورية بشأن الأصول الحكومية.
6. وجود آلية للتخلص من الأصول التي تخطت عمرها الإنتاجي.

الفئات المستهدفة:

تشمل هذة المبادرة كافةالوزارات والوحدات الحكومية والهيئات:

الحزمة الأولى:

1

وزارة الصحـة، بلديـة مسقط، وزارة المالية

الحزمة الثانية:

2

تعميـم البرنامـج علـى بقية الوزارات والوحدات الحكوميـة والهيئـات

الحزمة الثالثة:

3

سيتم لاحقا إدراج مجموعة من الجهات مثل:
استثمارات حكومة سلطنة عمان داخليا وخارجيا، جهاز الاستثمار العماني، شركة تنمية طاقة عمان والبنك المركزي العماني.

الأصول المشمولة ضمن السجل الوطني للأصول الحكومية:

يندرج تحت السجل جميع الأصول الثابتة و طويلة الأمد والتي تملكها حكومة سلطنة عمان، وتشرف عليها للإنتاج الحالي أو المستقبلي وتوفير الإدارة العامة والإستثمار ولغايات حفظ التراث، مثل:

1- الأصول الملموسة:

- حقوق استخدام الأراضي و ملكيتها
- المباني و التشييدات
- الآلات و المعدات
- أثاث و معدات مكتبية
- أصول النقل
- تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي ومعدات الاتصالات
- الأصول التراثية
- انشاءات قيد التنفيذ

2- الأصول غير الملموسة:

- براءات الاختراع و حقوق الملكية الفكرية
- العلامات التجارية
- البرمجيات

3- الاستثمارات العقارية:

- حقوق استخدام و ملكية الأراضي
- المباني و التشييدات
- الأصول التراثية

4- الأصول المالية.

5- احتياطيات النفط و الغاز.

6- مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

7- الأصول التي آلت إلى حكومة سلطنة عمان بموجب اتفاقيات تقاسم إنتاج الطاقة.

8- الأصول المملوكة للحكومة وتدار من قبل شركات جهاز الاستثمار العماني.

مراحل تنفيذ مشروع السجل الوطني للأصول الحكومية

الدراسة والتخطيط للمشروع

عمل السياسات والاجراءات والهيكل التنظيمي للسجل

حصر الأصول الحكومية

الحزمة الأولى: وزارة المالية، وزارة الصحة، بلدية مسقط

إكمال حصر الأصول الحكومية

تدشين النظام الإلكتروني للسجل الوطني للأصول الحكومي

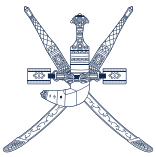

وزارة الماليـــة
Ministry of Finance